المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

19/4-25/4/2026

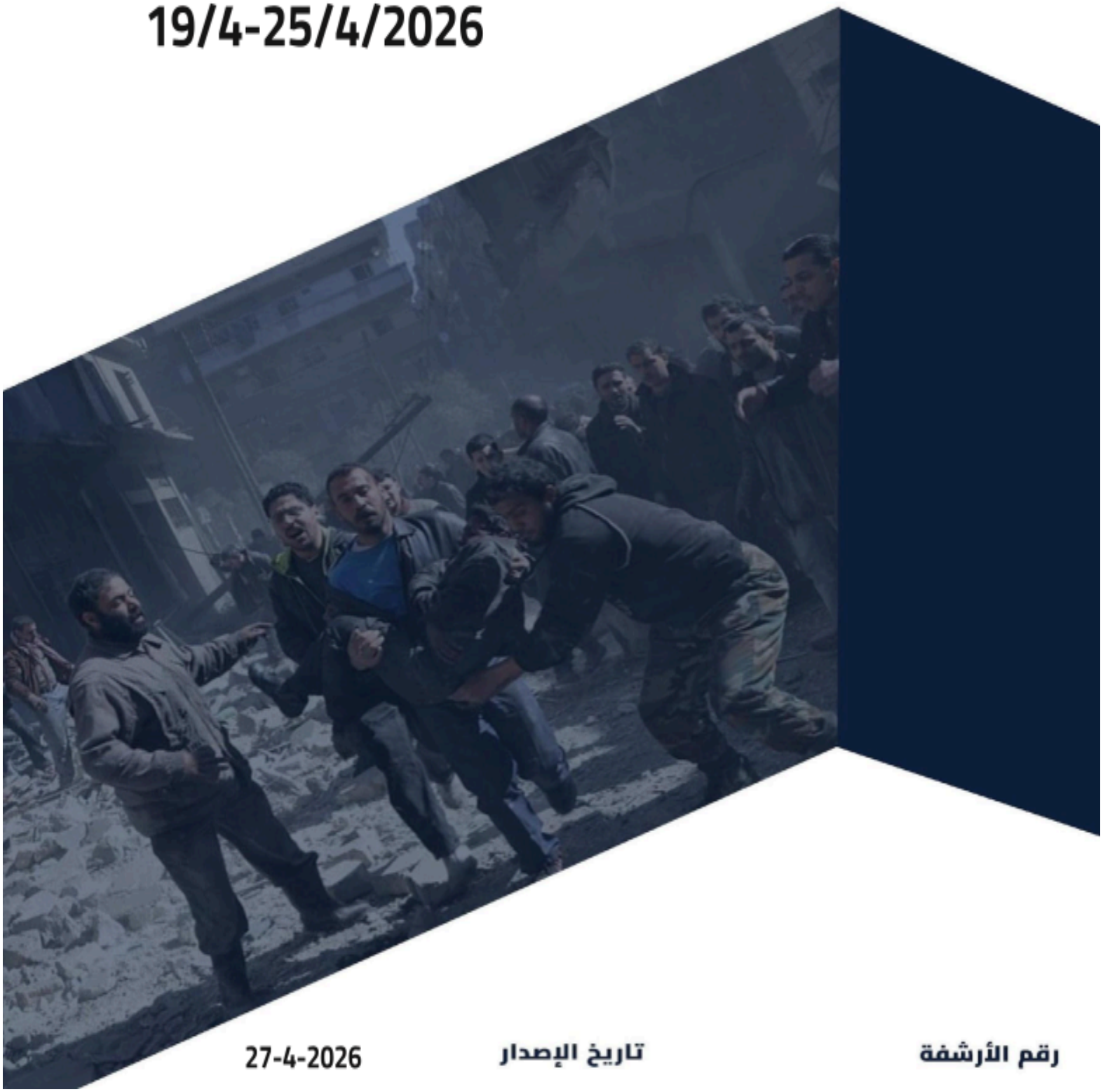

رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 27-4-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **58** حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 19 نيسان 2026 (06:00) إلى 25 نيسان 2026 (06:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الاختفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر (نوع الانتهاك)	إجمالي العدد
الترويع	17
انتهاك السيادة	16
القتلى	15
الجرحى	21
اعتقال تعسفي / أسرى	3
تعذيب	2

انتهاكات حقوق الطفل	2

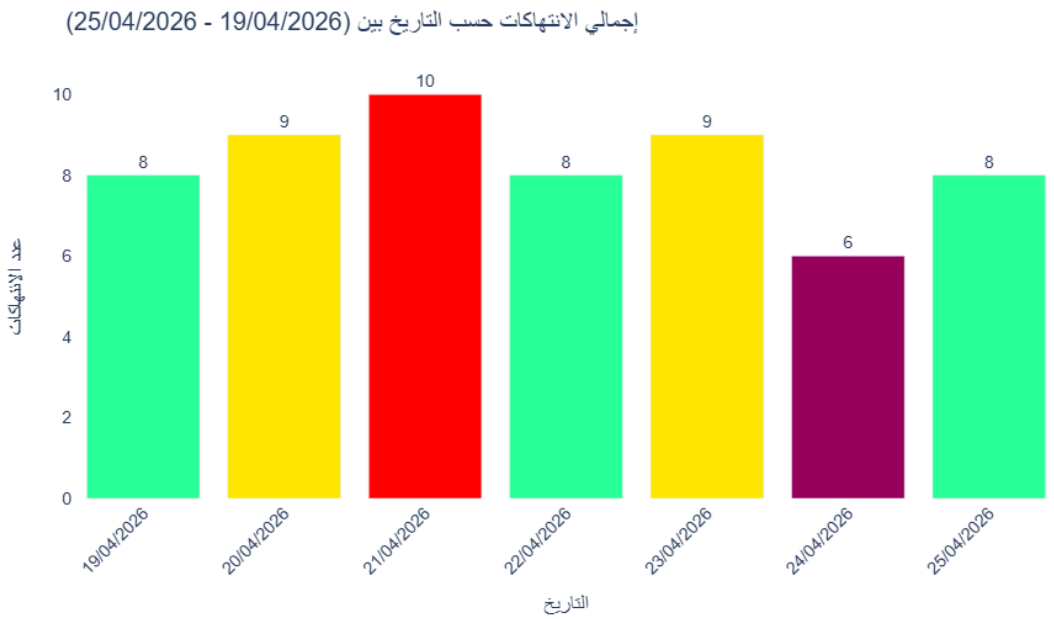

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يوضح هذا المخطط البياني توزيع الانتهاكات المسجلة في مختلف المحافظات السورية خلال فترة أسبوع. تبرز محافظة **القنيطرة** بشكل لافت كأكثر المناطق تضرراً، حيث سجلت وحدها **15 انتهاكاً**، وهو رقم يتجاوز بكثير بقية المناطق. تليها مجموعة من المحافظات (حمص، ريف دمشق، حماة، الحسكة، ودمشق) بمعدل ثابت بلغ **5 انتهاكات** لكل منها. في المقابل، سجلت محافظات مثل السويداء وطرطوس أدنى مستويات الانتهاكات بواقع انتهاك واحد فقط، مما يشير إلى تركز التوترات أو العمليات الميدانية في المنطقة الجنوبية الغربية (القنيطرة) بشكل أساسي خلال هذه الفترة.

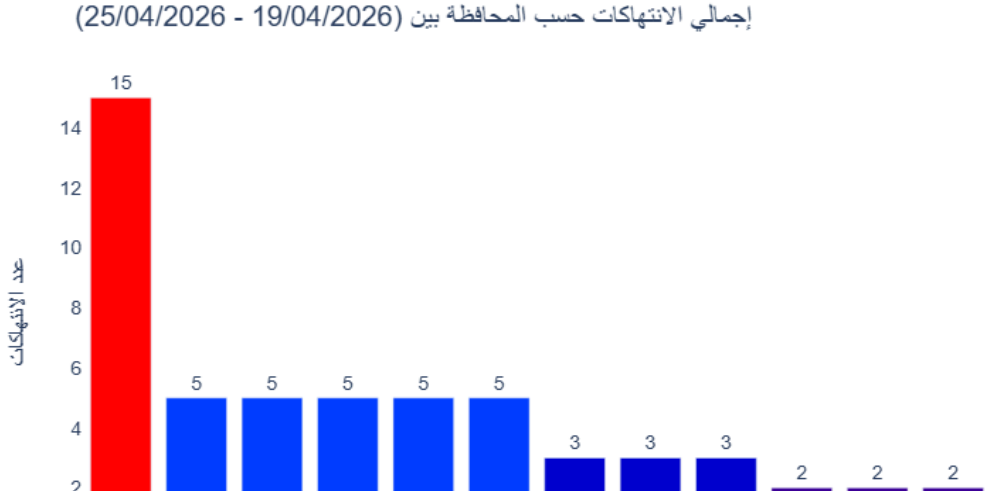

3. الجهات المنفذة:

يحلل هذا المخطط الأطراف المسؤولية عن هذه الانتهاكات، ويلاحظ أن الفئة الأكبر تندرج تحت بند **"غير محدد"** بواقع **19 حالة**، مما يعكس صعوبة في التوثيق لتعدد المجموعات المسلحة وعدم وضوح مرجعياتها في بعض الأحيان . من بين الجهات المعلنة، يتصدر **"الجيش الإسرائيلي"** القائمة بـ **16 انتهاكاً**، يليه بالتساوي كل من **"الحكومة السورية"** و **"مجموعات مسلحة"** بواقع **11 انتهاكاً** لكل طرف. كما سجل الرسم انتهاكاً واحداً نُسب لـ **"مستوطنين"**. هذا التوزيع يظهر تعدداً في مصادر التهديد، مع دور بارز للعمليات الخارجية والعسكرية في رفع حصيلة الانتهاكات الكلية.

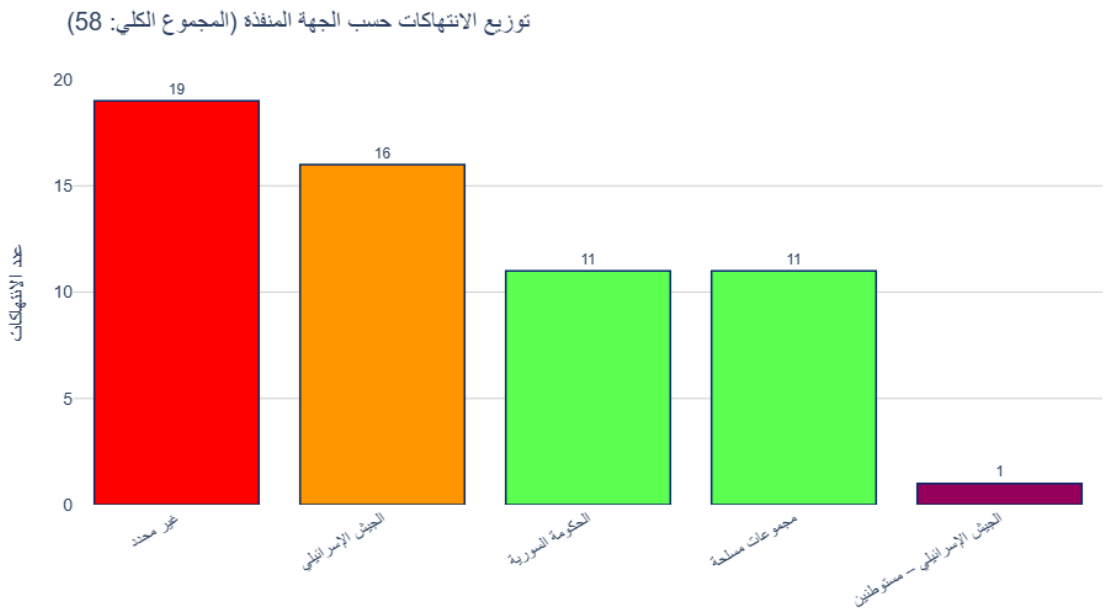

4.مؤشر نوع الانتهاك :

يقدم هذا الرسم الدائري نظرة على طبيعة التجاوزات المسجلة، حيث يظهر أن **"غياب دولة القانون"** هو التحدي الأكبر بنسبة وصلت إلى **50%** من إجمالي الحالات (بواقع 29 انتهاكاً). يعقب ذلك

"انتهاكات السيادة" التي شكلت **29.3%** (17 انتهاكاً)، مما يعكس توترات حدودية أو تدخلات خارجية. أما **"انتهاكات حقوق الإنسان"** فقد مثلت **12.1%**، بينما سجلت **"الانتهاكات في الفضاء الرقمي وخطاب الكراهية"** النسبة الأقل بواقع **8.62%**. تشير هذه البيانات إلى أن المشكلة الجوهرية تكمن في غياب المأسسة في جهات إنفاذ القانون وخروجها عن القوانين فضلا عن تراجع دور المؤسسات السيادية.:

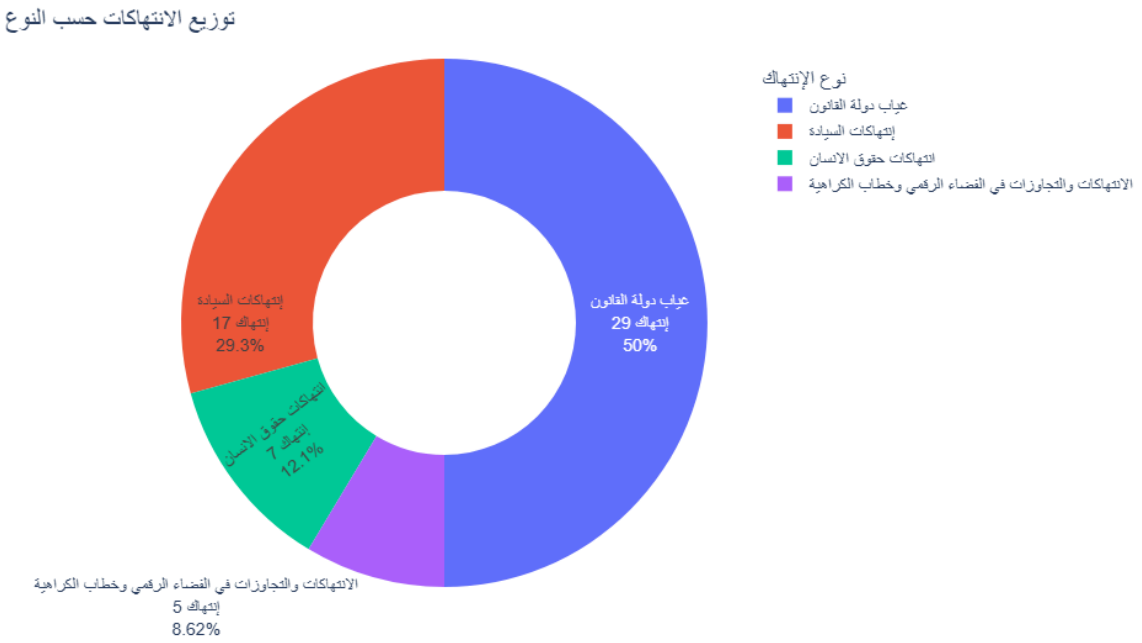

ثالثاً: التوصيات الختامية

تُظهر البيانات بوضوح أن الأسبوع المرصود شهد اضطراباً أمنياً حاداً، حيث تداخلت فيه انتهاكات السيادة الخارجية مع هشاشة الوضع الأمني الداخلي. ويبرز تركز الانتهاكات في محافظة **القنيطرة** (15 انتهاكاً) كشرارة أساسية لهذا التصعيد، تزامناً مع تسجيل 16 انتهاكاً للسيادة و15 حالة قتل، مما يعكس تحول المناطق الحدودية إلى ساحات مواجهة مباشرة. هذا الواقع لم ينعكس فقط في العمليات العسكرية، بل امتد تأثيره النفسي والميداني ليصل إلى **17 حالة ترويع** و**21 إصابة** بين المدنيين، مما يؤكد أن الكلفة البشرية كانت باهظة نتيجة غياب بيئة آمنة ومستقرة.

من ناحية أخرى، كشفت الإحصائيات عن أزمة بنيوية عميقة في هيكلية الدولة، حيث شكل **"غياب سيادة القانون" 50%** من إجمالي أنواع الانتهاكات، مما منح غطاءً لجهات "غير محددة" لتنفيذ هجماتها دون محاسبة قانونية. إن تعدد الأطراف المنفذة، بدءاً من القوى الخارجية وصولاً إلى

المجموعات المسلحة المحلية، مع ظهور أنماط مقلقة كالإخفاء القسري، التعذيب، وانتهاكات حقوق الطفل، يشير إلى تفكك منظومة الحماية المجتمعية؛ الأمر الذي يستوجب تدخلات عاجلة تتجاوز الحلول العسكرية لتشمل تطهير مخلفات الحرب ومكافحة خطاب الكراهية المتنامي.

أولاً: على المستوى القانوني والحقوقي

تعزيز التوثيق الجنائي: ضرورة العمل على تحديد "الجهات غير المحددة" التي نفذت 19 انتهاكاً، لضمان عدم ضياع حقوق الضحايا وتقديم ملفات دقيقة للمحافل الدولية.

مراعاة جهات انفاذ القانون المعايير القانونية في تنفيذ مهامها وحماية حقوق المعتقلين

تفعيل المساءلة: الضغط من أجل تفعيل آليات الرقابة القانونية للحد من "غياب دولة القانون" الذي يشكل نصف الأزمة الحالية.

ثانياً: على المستوى الأمني والميداني

تطهير مخلفات الحرب: الحاجة الملحة لفرق هندسية لإزالة الألغام والمخلفات، خاصة بعد تسجيل إصابات ناتجة عنها خلال الأسبوع المرصود.

حماية الفئات المستضعفة: وضع برامج حماية خاصة للأطفال (نظراً لتسجيل انتهاكات بحقهم) وللمعتقلين الذين يواجهون خطر التعذيب والإخفاء القسري.

ثالثاً: على المستوى السياسي والإعلامي

كبح خطاب الكراهية: تفعيل دور المنصات الرقمية والمجتمع المدني لمواجهة خطاب الكراهية الذي رُصدت له 5 حالات، لمنع انزلاق المجتمع نحو نزاعات أهلية أعمق.

الدبلوماسية الدولية: ضرورة تحرك المجتمع الدولي لوقف "انتهاكات السيادة" المتكررة، خاصة في المناطق الحدودية مثل القنيطرة، لضمان خفض التصعيد العسكري.

رابعاً: الدعم الإنساني

توسيع الاستجابة الطبية: نظراً للارتفاع الملحوظ في عدد الجرحى (21 حالة في أسبوع)، يجب تعزيز النقاط الطبية الميدانية في المناطق الأكثر سخونة (القنيطرة، حمص، ريف دمشق).

خامساً: العدالة الإنتقالية

أن تكون مؤسسات العدالة الانتقالية غير خاضعة للسلطة السياسية وتحافظ على حيادها وتطبيقها لأعلى معايير القانونية وضمان شمولها في المساءلة حتى لا تتحول الى انتقائية .